تقرير: حكومة الاحتلال تفرض وقائع استيطانية جديدة تقوّض فرص الدولة الفلسطينية

نابلس- الحياة الجديدة- قال تقرير أعده المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، إن حكومة الاحتلال تواصل العمل في الخفاء، في مسعى لفرض وقائع استيطانية جديدة على الأرض، تقوّض فرص إقامة دولة فلسطينية، في وقت تشهد فيه محافظات الضفة الفلسطينية المحتلة تصاعداً غير مسبوق في وتيرة الاستيطا.

وأضاف المكتب في تقرير الاستيطان الأسبوعي أمس السبت، أن هذا التوجه يقوده وزير المالية في حكومة الاحتلال بتسلئيل سموتريتش بدعم كامل من بنيامين نتنياهو، مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية الإسرائيلية.

وكشفت تقارير أن «المجلس الوزاري الأمني» قرر، في التاسع من نيسان الجاري، وبشكل سري، إنشاء 34 مستوطنة جديدة، استناداً إلى قرار سابق صدر مطلع الشهر ذاته.

وتشير المعطيات إلى أن الحكومة امتنعت عن الإعلان عن القرار في حينه، لتجنب ردود فعل محتملة من الإدارة الأميركية خلال فترة الحرب مع إيران، قبل أن تعلن عنه عقب التوصل إلى وقف إطلاق النار.

ويشير ذلك إلى ما أوردته تقارير حول اجتماع مجلس الوزراء، الذي وُصف بـ«اجتماع الأعلام الحمراء»، حيث حذّر رئيس أركان جيش الاحتلال، إيال زمير، من احتمال تراجع قدرة الجيش على تنفيذ مهامه في ظل التوسع المتسارع في الاستيطان، وتصاعد عنف المستوطنين، وأبدى معارضته لخطط إقامة مستوطنات جديدة، مستندًا إلى اعتبارات أمنية تتعلق بالعبء المتزايد الذي تفرضه حماية عدد كبير من البؤر المنتشرة في الضفة.

ويأتي هذا التوسع بدعم واضح من سموتريتش، ومساندة صريحة من نتنياهو، في سياق سياسي يتزامن مع اقتراب الانتخابات التشريعية الإسرائيلية.

ويوضح التقرير أن المستوطنات الـ34 التي تمت الموافقة عليها تضاف إلى68 مستوطنة، كانت حكومة الاحتلال قد قررت اقامتها منذ تشكيلها، ليصل إجمالي عددها إلى 102 مستوطنة.

وتمثل إضافة هذه المستوطنات زيادة بنسبة 80٪ عما كان قائما قبل تشكيل الحكومة الحالية.

ويشير تقرير لقناة i24 الإخبارية الدولية، التي تعتبر صوت اسرائيل في الخارج، وتعمل على تحسين صورة إسرائيل باعتبارها «القبة الحديدية « في وجه الصحافة العالمية، إلى 103 مستوطنات، ويرجع ذلك على الأرجح إلى الموافقة على مستوطنة «جفعات هاريل» مرتين، مرة كمستوطنة مشتركة مع «جفعات هاروه»، ومرة أخرى بشكل مستقل.

ولم ينشر هذا القرار الحكومي رسميًا، أي أن المعلومات المتوفرة تستند فقط إلى التقارير الإعلامية، وما صرح به سموتريتش.

ووفقًا للقائمة التفصيلية التي نشرها ينون يتاح في قناة i24news الدولية، فإن من بين المستوطنات الـ34، هناك 10 بؤر سيتم تسوية اوضاعها أي تقنينها وجميعها في المنطقة المصنفة (ج).

أما قائمة المستوطنات الـ34 التي وافق عليها مجلس الوزراء الإسرائيلي بتاريخ 2026/4/1 فتتوزع على المحافظات الفلسطينية، على النحو التالي: ست منها في محافظة جنين، هي: آلوني شومرون، روم جلبوع، عيمك دوتان، مايانوت، نوعا، وتاناش، وستة في محافظة رام الله والبيرة، هي: زبده، مفوت يهوشع، نيئوت هاريم، رامتايم تسوفيم، نتوف، يشوف هداعات، وخمس في محافظة الخليل، هي: معاليه عناف، متسبيه يائير، كرمي يهودا، ميجد، وجاد نتان ، وست في محافظة بيت لحم، هي: مزؤت هار، شيزاف، متسبيه درجا، جفعوت ادولام، معاليه عروغوت، وفي محافظة اريحا أربع، هي: بيت زوهار، اليشا، زورى، ودايا، وفى الأغوار الفلسطينية ست، هي: هيوتا، ميفو تيرزا، ميفو هشيميش، رشاش، غيبوراي دافيد ومستوطنة في محافظة سلفيت هي زيبلون، وواحدة في محافظة نابلس، هي: زوفنات، وواحدة في محافظة طولكرم، هي: نوفي.

وقد وصف سموتريتش القرار بأنه «إنجاز تاريخي» للحكومة، بالاعتراف بهذه المستوطنات الجديدة، ومنحها التراخيص، وأنها ستواصل البناء، «لوأد أي فكرة لإقامة دولة عربية في الضفة»- على حد قوله.

ونقلت القناة السابعة العبرية عن سموتريتش: أن الحكومة تمكنت خلال الأربعة أشهر الأخيرة من الاعتراف ببناء هذه المستوطنات الجديدة، وتسوية أوضاع عشرات البؤر، وتحدث عن إنجاز عظيم ونتاج عمل مضني على مدار الأشهر الأخيرة.

وقد علقت «السلام الآن» على ذلك قائلة: « دخلت الحكومة في حالة من الهياج قبيل الانتخابات، ساعيةً إلى فرض أكبر قدر ممكن من الوقائع على الأرض، وترك إسرائيل بسياسة الأرض المحروقة، وبات واضحاً للجميع اليوم - ويؤكد الجيش الإسرائيلي ذلك مراراً وتكراراً - أن إقامة المستوطنات تضر بالأمن، وتُلقي عبئاً غير مسبوق على الجيش، وتقوض إمكانية حل النزاع وتحقيق أي أمن وسلام في المستقبل».

وفي السياق، أخطرت قوات الاحتلال في الثاني عشر من نيسان الجاري بالاستيلاء على مساحات من أراضي قرية الفندقومية جنوب جنين، لأغراض عسكرية.

وشمل الإخطار نحو 8,950 مترًا مربعًا من أراضي القرية في المنطقة القريبة من مستوطنة «ترسلة» التي يعيد الاحتلال بناءها، وهي تقع شمال القرية على الشارع الرئيسي، وفي منطقة محاذية لأراضي كل من بلدات: عجة وجبع جنوب جنين، وهي مزروعة بأشجار الزيتون.

وتأتي هذه الخطوة في سياق سياسة الاستيلاء على الأراضي، والتوسع الاستيطاني التي تنتهجها سلطات الاحتلال في الضفة، التي تترافق مع قيود مشددة على المواطنين، ومنعهم من الوصول إلى أراضيهم.

في الوقت ذاته، شرعت جرافات الاحتلال، الثلاثاء الماضي، بأعمال تجريف واسعة في أراض زراعية شمال مدينة سلفيت، تخللها اقتلاعً عشرات أشجار الزيتون المعمرة.

وأفادت بلدية سلفيت، بأن آليات الاحتلال باشرت بتخريب وتجريف الأراضي الزراعية، واقتلاع أشجار الزيتون، بذريعة استخدامها لأغراض عسكرية، الأمر الذي يهدد مصادر رزق عشرات العائلات، ويلحق أضرارا جسيمة بالقطاع الزراعي في المنطقة.

وتقدر المساحة المستهدفة بنحو 150 دونما، مزروعة بأكثر من 600 شجرة زيتون معمّرة.

ويأتي هذا الاعتداء ضمن سلسلة الانتهاكات المتواصلة التي تستهدف الأراضي الزراعية في محافظة سلفيت، في ظل تصاعد السياسات الرامية إلى السيطرة على المزيد من الأراضي وفرض واقع جديد على الأرض.

في الوقت ذاته، تواصل قوات الاحتلال إغلاق المداخل الرئيسية لبلدات وقرى المحافظة، ومنها: مداخل قرية الزاوية، وتمنع حركة المركبات والدخول والخروج، ما يجبر الأهالي على التنقل سيرا على الأقدام أو سلوك طرق التفافية طويلة ووعرة، تستنزف الوقت، والجهد، وتثقل كاهلهم بتكاليف إضافية، ضمن سياسة العقوبات الجماعية في وقت تتصاعد فيه معاناة المواطنين من ممارسات المستوطنين بشكل غير مسبوق.

وعلى مشارف الأغوار الشمالية كذلك، لم تعد الأوضاع في قرية تياسير، شرق مدينة طوباس كما كانت من قبل، فمع إقامة بؤرة رعوية بين القرية وقرية العقبة، تصاعدت الاعتداءات اليومية وتقييد الوصول إلى الأراضي الزراعية، بعد أن أقام المستوطنون هذه البؤرة قرب منازل المواطنين، قبل أن ينقلوها الى منطقة بين تياسير والعقبة في أراض مصنفة «ج».

البؤرة الجديدة، التي بدأت بخيمة واحدة، سرعان ما توسعت لتضم عدة خيام وقطيع أغنام، بالتوازي مع اعتداءات متكررة طالت المزارعين وبيوتهم البلاستيكية، ما جعل الوصول إلى الأراضي محفوفًا بالمخاطر، خصوصًا في المناطق الجبلية القريبة.

وبحسب التقرير، موقع البؤرة بين تياسير والعقبة ليس عشوائيًا، بل يأتي ضمن مخطط أوسع للسيطرة على المنطقة، فالبؤرة أقيمت في منطقة تشكل حلقة وصل بين ثلاثة تجمعات فلسطينية: تياسير، العقبة، وخربة ابزيق، ما يعني أنها قد تؤدي إلى قطع التواصل الجغرافي بينها، إلى جانب السيطرة على نحو 600 دونم من الأراضي الزراعية، في منطقة تقع ضمن الامتداد الشمالي لوادي المالح، الذي يشهد أطماعًا متزايدة، ترافقت مع تسييج 14 ألف دونم من الأراضي، والسيطرة على ينابيع المياه، بينها: نبع مياه المالح، والساكوت، والعوجا، وغيرها.

ولا تقتصر الاعتداءات على السكان، بل تطال ايضا أيضًا الصحفيين، فقد تعرض طاقم شبكة «سي إن إن» الأميركية لاعتداء من قبل جنود الاحتلال أثناء تغطيته إقامة البؤرة، وأظهرت مشاهد مصورة مطالبة الجنود للطاقم بإيقاف التصوير، وسط سلوك وُصف بالعنيف.

وأشار التقرير إلى أن ما يجري في تياسير يعكس سياسة أوسع في الأغوار الشمالية، تقوم على خلق بيئة طاردة للسكان الفلسطينيين، عبر التضييق المستمر والاعتداءات المتكررة.

ومع تراجع القدرة على الوصول إلى الأراضي، وتزايد المخاطر اليومية، يخشى السكان من أن تؤدي هذه الظروف إلى دفعهم قسرًا لمغادرة مناطقهم، في إطار ما يُعرف بـ «التهجير الصامت».

وكان الشاب علاء خالد صبيح قد استشهد الاسبوع الماضي خلال هجوم شنه مستوطنون على قرية تياسير تخلله مواجهات واقتحام.

وقد تزامن ذلك مع تصعيد واسع بالضفة (شمل اختطاف طفل الطفل أسيد محمود غانم (14 عامًا) من بلدة قبلان جنوب نابلس، واقتادوه إلى إحدى المستوطنات)، واعتداءات متعددة، وسط اقتحامات إسرائيلية وإصابات واعتقالات متفرقة.

وذكرت هيئة البث الإسرائيلية العامة («كان 11»)، أن المستوطن قاتل الشهيد صبيح، هو عنصر بجيش الاحتلال، وقد «كان في إجازة وتواجد هناك»، في إشارة إلى انخراط الجيش الإسرائيلي، وتوفيره الحماية للهجمات الإرهابية التي تُشنّ بحقّ الأهالي.

ونشرت مجموعة «شبيبة التلال» الارهابية تقريرا في شباط الماضي وثقت فيه بنفسها الجرائم التي ارتكبتها ضد المواطنين الفلسطينيين انطلاقا من البؤر الاستيطانية، التي اقامتها بدعم وحماية حكومة نتنياهو – سموتريتش – بن غفير.

وتفاخرت المجموعات الارهابية في «شبيبة التلال» أنها قامت في شهر واحد (شباط) بحرق 12 منزلا مأهولا، وحرق 29 مركبة ومهاجمة 33 قرية، كان لقرية مخماس نصيب وافر فيها (خمس هجمات)، وتحطيم مئات نوافذ المنازل والسيارات، واقتلاع مئات الأشجار، وخاصة أشجار الزيتون المعمرة، بالتنسيق مع سلطات الاحتلال.

على صعيد آخر، تقدم شبكة «ميتا»، وهي شركة خدمات رقمية تركز بشكل أساسي على وسائل التواصل الاجتماعي، ومنها: «فيسبوك» خدمات للمستوطنين في الضفة الفلسطينية المحتلة، وتمكن صفحات إسرائيلية يمينية متطرفة وجهات مرتبطة بهم من تحقيق أرباح مالية عبر منصاتها، رغم نشرها محتوى عنيفا وتحريضيًا ضد الفلسطينيين.

ويكشف تقرير من أعداد (المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي) أن دور الشبكة لا يقتصر على فشلها في إزالة المحتوى العنيف ضد الفلسطينيين، أو الحد من انتشاره، بل يمتد إلى الدعم المالي عبر برامج تحقيق الربح، ما يوفّر حافزًا لاستمرار خطاب العنف والتحريض في مخالفة لسياسات الشركة نفسها ولمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، إضافة إلى تعارضه مع القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

واستعرض التقرير عيّنة من صفحات وحسابات إسرائيلية يمينية تنتفع من برامج ميتا، شملت صفحات مرتبطة بالحركة الاستيطانية، وحسابات لشخصيات متطرفة، ووسائل إعلام إسرائيلية معروفة بخطابها التحريضي، إلى جانب صفحات تابعة لجهات حكومية يُفترض أن تكون مستثناة من تحقيق الدخل، كما وثق نشر هذه الصفحات محتوى يروّج للبؤر، ويبرر عنف المستوطنين، ويسخر من الضحايا الفلسطينيين، ويدعو إلى تهجيرهم.

خبير بيئي يحذّر من كارثة وبائية في جنين بعد إلقاء نفوق المواشي المصابة بالحمى القلاعية بالوديان

جنين- الحياة الجديدة- كشف الخبير البيئي الدكتور وليد باشا اخصائي الأحياء الدقيقة والمناعة في كلية الطب والعلوم الطبية المساندة في جامعة النجاح الوطنية ومدير مركز الباشا العلمي للدراسات والأبحاث عن تفشّ لمرض الحمى القلاعية بشكل ملحوظ في محافظة جنين، بعد قيام مزارعين بإلقاء حيوانات نافقة ومخلفات الحيوانات في المزارع المصابة في مناطق مكشوفة، ما أسهم بشكل كبير في سرعة انتشار العدوى بين المزارع في المحافظة وقطعان الرعي المجاورة.

ووفقاً للمشاهدات الميدانية التي أجراها د. باشا، تم رصد أكثر من (15) رأساً من الأبقار وما يزيد عن (20) رأساً من الأغنام نافقة ملقاه في مسار لا يتجاوز كيلومتراً واحداً على امتداد مجرى «واد المقطع».

وبيّن أن هذا السلوك البيئي الخاطئ أدى إلى تحول المنطقة إلى بؤرة وبائية ساخنة.

ويقول د. باشا: ان الحمى القلاعية تعرف علمياً باسم «مرض الفم والحافر» (Foot-and-Mouth Disease - FMD)، وهو مرض فيروسي حاد وشديد العدوى يصيب الحيوانات ذات الظلف المشقوق، مثل الأبقار، الأغنام، الماعز، والخنازير. يُصنف الفيروس المسبب ضمن جنس «أفتوفيروس» (Aphthovirus) من عائلة «البيكورناوية» (Picornaviridae).

ويتابع د. باشا تظهر الأعراض السريرية للمرض على شكل تقرحات مؤلمة وبثور في الفم واللسان وحول الأظلاف، مما يؤدي إلى فرط إفراز اللعاب وعرج شديد، وفي الحالات المتقدمة، يصل الأمر إلى نفوق الحيوانات، خاصة صغارها، إذا لم يتم التدخل العلاجي والوقائي بشكل فوري وفعّال. ويضيف د. باشا ان فيروس الحمى القلاعية يعتبر من أسرع الفيروسات انتشاراً في الوسط الحيواني. يمكن أن تنتقل العدوى عبر الاتصال المباشر بين الحيوانات السليمة والمصابة، أو بشكل غير مباشر عبر استنشاق الهواء الملوث بالفيروس، أو عن طريق التلامس مع الأدوات والمعدات الملوثة، وحتى عبر الملابس والأحذية التي يرتديها العاملون في المزارع والمتنقلون بين القطيع. وأكد د. باشا أن الوضع الحالي في جنين يُنذر بكارثة اقتصادية وبيئية محققة، محذراً من أن إهمال التعامل السريع مع الجثث النافقة سيؤدي إلى توسع رقعة العدوى من خلال انتقال الفيروس عبر الحيوانات السليمة التي ترعى بالقرب من مناطق إلقاء النفايات، كما سيسبب تلوث المياه والتربة نتيجة تحلل جثث الحيوانات في مجرى الوادي، مما ينعكس بشكل مباشر على سلامة مصادر المياه، فضلاً عن الخسائر الاقتصادية الفادحة التي تهدد سبل عيش المزارعين وتؤثر سلباً على الأمن الغذائي المحلي بسبب نفوق الأعداد الكبيرة من المواشي.

ووجه د. باشا نداءً عاجلاً إلى كافة المؤسسات الحكومية، وعلى رأسها وزارة الزراعة وسلطة جودة البيئة، بالإضافة إلى المجالس المحلية والمنظمات الأهلية، من أجل التدخل الفوري ووضع حد لهذه الظاهرة الخطيرة. وشدد الخبير على ضرورة رفع الجثث النافقة والتخلص منها بطرق صحية وآمنة وفق البروتوكولات المتبعة عالمياً مثل الدفن العميق أو الحرق، كما أكد على أهمية إغلاق المنطقة ومنع وصول قطعان الرعي إليها لحين تعقيمها بالكامل، إلى جانب إطلاق حملة توعية عاجلة للمزارعين حول خطورة إلقاء النفوقات في البيئة وضرورة الإبلاغ الفوري عن أي حالات إصابة يشتبه فيها. ويختم د. باشا انه تجدر الإشارة إلى أنه ورغم خطورة المرض على القطيع الحيواني، فإن فيروس الحمى القلاعية لا يشكل خطراً على صحة الإنسان بشكل عام، إذ لا تنتقل العدوى منه إلى البشر باستثناء حالات نادرة جداً قد تسبب أعراضاً جلدية بسيطة. ومع ذلك، تظل الأولوية القصوى للسيطرة على مصدر العدوى لحماية الثروة الحيوانية في فلسطين من الانهيار.

إخطار نهائي 4/18 د

المخطرة: شركة الصداقة الفلسطينية للكيماويات، مسجلة تحت الرقم: 563118975، بواسطة المفوض: (منيب خليل إلياس قرط، هوية: 407505080)، بيتونيا-بالقرب من هونداي. بواسطة شركة OS للخدمات والإستشارات القانونية، عبر ممثليها المحامي سفيان الزين و/أو المحامي عمران أبو كبر.
المخطر إليه: محمد خيري عبد النبي بعيرات، هوية: 938388964، العنوان: البيرة-مقابل مدرسة المغتربين.
موضوع الإخطار: إصدار شيكات بدون رصيد بقيمة (785 دولار + 550 دينار).
لائحة وأسباب الإخطار
1-حيث أن المخطر إليه حرر شيكات عدد 2 الواردة تفاصيلها في الجدول أدناه:

رقم الشيك	البنك المسحوب عليه	قيمة الشيك	تاريخ الإستحقاق
20000070	بنك فلسطين	785 دولار	2025/4/7
10000007	بنك فلسطين	550 دينار	2025/6/5

2- لدى تقديم المخطرة عبر مفوضها الشيكات المذكورة للبنك؛ أعيدت دون رصيد، مما ألحق أشد الضرر بها، وهو ما يشكل جريمة يعاقب عليها القانون.
لهذه الأسباب نخطركم بضرورة مراجعتنا بأقرب وقت لتسديد قيمة الشيكات المذكورة أعلاه خلال مدة أقصاها عشرة أيام من تاريخ إستلام هذا الإخطار، وعلى خلاف ذلك سنضطر آسفين لإتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة بحقكم، الأمر الذي سيكبدكم الرسوم والمصاريف والغرامات وأتعاب المحاماة والزامكم بالتعويضات.
تم تنظيم هذا الإخطار من قبل ممثلي شركة OS للخدمات والإستشارات القانونية
المحامي سفيان الزين | المحامي عمران أبو كبر

خلال اجتماع لفرع نابلس

«النضال الشعبي»: تدعو لوضع برنامج طوارئ وطني بما يساهم بتعزيز صمود المواطنين

نابلس- الحياة الجديدة- اعتبرت جبهة النضال الشعبي أن محاولة الاحتلال فرض الوقائع على الأرض وتحديدا في شمال الضفة عبر توسيع المستوطنات وإطلاق العنان لميليشيات المستوطنين يندرج في إطار سياسة الضم التدريجي.

وقال عضو المكتب السياسي للجبهة سكرتير الدائرة الحزبية رزق النمورة خلال اجتماع موسع لقيادة فرع نابلس بمشاركة اعضاء المكتب السياسي للجبهة حكم طالب سكرتير ساحة الضفة، ولؤي الفاخوري وحسني شيلو، وعضوي اللجنة المركزية عماد اشتيوي، وليزا منصور، وسكرتير فرع نابلس سامح صلاحات، واعضاء قيادة الفرع والمناطق التنظيمية والكتل النقابية في مكتبها في نابلس: اننا امام تحديات جسيمة تتطلب تغليب المصلحة الوطنية العليا لشعبنا واعادة الاعتبار لقضيتنا على جدول الاجندة الدولية.

واشار النمورة إلى أن الحصار المالي والسياسي المفروض على السلطة الفلسطينية يأتي في سياق تقويض السلطة وهو جزء من مخططات الاحتلال.

وعلى الصعيد الداخلي شدد النمورة على ضرورة تقييم الاوضاع الداخلية الفلسطينية لوضع برامج طوارئ وطني بمشاركة الكل الفلسطيني بما يساهم بتعزيز صمود المواطنين وتثبيتهم على اراضيهم.

واكد طالب ان خوض الجبهة للانتخابات المحلية بهدف تعزيز دور المجالس البلدية والقروية بكفاءات وطنية ومجتمعية قادرة على النهوض بالاوضاع في ظل تحديات المرحلة.

وناقش الاجتماع اخر المستجدات التنظيمية والنقابية وسير عملية الانتخابات المحلية.

كما كرمت الجبهة حربية المصري إحدى القيادات النسوية للجبهة على جهودها.

إخطار نهائي 4/18 د

المخطرة: شركة الصداقة الفلسطينية للكيماويات، مسجلة تحت الرقم: 563118975، بواسطة المفوض: (منيب خليل إلياس قرط، هوية: 407505080)، بيتونيا-بالقرب من هونداي. بواسطة شركة OS للخدمات والإستشارات القانونية، عبر ممثليها المحامي سفيان الزين و/أو المحامي عمران أبو كبر.
المخطر إليها: شركة إسلام عماد الدين لتجارة المواد، مسجلة تحت الرقم: 565010048، بواسطة المفوض: إسلام عماد الدين يوسف قطيشات، هوية: 423915701، العنوان: حي الجنان-سوبرماركت الجنان.
موضوع الإخطار: إصدار شيك بدون رصيد بقيمة (4500 شيكل).
لائحة وأسباب الإخطار
1-حيث أن مفوض المخطر إليها قد حرر شيك وارد تفاصيله في الجدول أدناه:

رقم الشيك	البنك المسحوب عليه	قيمة الشيك	تاريخ الإستحقاق
34236669	البنك العربي	4500 شيكل	2025/12/30

2- لدى تقديم المخطرة عبر مفوضها الشيك المذكور للبنك؛ أعيد دون رصيد، مما ألحق أشد الضرر بها، وهو ما يشكل جريمة يعاقب عليها القانون.
لهذه الأسباب نخطركم بضرورة مراجعتنا بأقرب وقت لتسديد قيمة الشيك المذكور أعلاه خلال مدة أقصاها عشرة أيام من تاريخ إستلام هذا الإخطار، وعلى خلاف ذلك سنضطر آسفين لإتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة بحقكم، الأمر الذي سيكبدكم الرسوم والمصاريف والغرامات وأتعاب المحاماة والزامكم بالتعويضات.
تم تنظيم هذا الإخطار من قبل ممثلي شركة OS للخدمات والإستشارات القانونية
المحامي سفيان الزين | المحامي عمران أبو كبر

إخطار نهائي 4/18 د

المخطرة: شركة الصداقة الفلسطينية للكيماويات، مسجلة تحت الرقم: 563118975، بواسطة المفوض: (منيب خليل إلياس قرط، هوية: 407505080)، بيتونيا-بالقرب من هونداي. بواسطة شركة OS للخدمات والإستشارات القانونية، عبر ممثليها المحامي سفيان الزين و/أو المحامي عمران أبو كبر.
المخطر إليه: حنا جورج فرح رشماوي، هوية: 979791878، العنوان: حي الجنان-مكتب التكسي.
موضوع الإخطار: إصدار شيكات بدون رصيد بقيمة (16,260 شيكل).
لائحة وأسباب الإخطار
1-حيث أن المخطر إليه حرر شيكات عدد 2 الواردة تفاصيلها في الجدول أدناه:

رقم الشيك	البنك المسحوب عليه	قيمة الشيك	تاريخ الإستحقاق
30002942	بنك فلسطين	8000 شيكل	2026/1/16
30002943	بنك فلسطين	8260 شيكل	2026/1/31

2- لدى تقديم المخطرة عبر مفوضها الشيكات المذكورة للبنك؛ أعيدت دون رصيد، مما ألحق أشد الضرر بها، وهو ما يشكل جريمة يعاقب عليها القانون.
لهذه الأسباب نخطركم بضرورة مراجعتنا بأقرب وقت لتسديد قيمة الشيكات المذكورة أعلاه خلال مدة أقصاها عشرة أيام من تاريخ إستلام هذا الإخطار، وعلى خلاف ذلك سنضطر آسفين لإتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة بحقكم، الأمر الذي سيكبدكم الرسوم والمصاريف والغرامات وأتعاب المحاماة والزامكم بالتعويضات.
تم تنظيم هذا الإخطار من قبل ممثلي شركة OS للخدمات والإستشارات القانونية
المحامي سفيان الزين | المحامي عمران أبو كبر